تعاون إستراتيجي مع شركة مزون العقارية لإدارة «رتاج سويتس اند رزيدنسز-وست باي»

«رتاج» توقع اتفاقية لإدارة وتشغيل أحد أكبر الفنادق بالدوحة

صورة جماعية

خلال توقيع الاتفاقية

- الشيخ ناصر: حركة السياحة تشهد نمواً في أعداد السائحين مع توقعات بارتفاعها
- المحمد: قطاع الضيافة في قطر ينمو بمعدلات تعد الأفضل على مستوى المنطقة
- الشيخ أحمد: الفندق الجديد سيقدم مجموعة من الخدمات المتميزة في مجال الضيافة

وقعت شركة رتاج للفنادق والضيافة احدى شركات مجموعة رتاج وشركة مزون العقارية المملوكة من قبل شركة الصاري التجارية والشركة القطرية العامة القابضة المملوكة بالكامل للشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، اتفاقية لإدارة وتشغيل أكبر مشاريعها الفندقية بقطر، «فندق رتاج سويتس اند رزيدنسز – وست باي» أحد اكبر فنادقها بمشروع «أبراج مزون» والذي يتكون من أربعة أبراج مؤلفة من فنادق وشقق فندقية بالإضافة إلى مساحة تجارية بمواصفات راقية في مدينة الدوحة بمنطقة الدفنة، و يتكون الفندق من 39 طابقا بالإضافة لطابق أرضي وطابقين ميزانين، كما يضم 460 جناح وشقق سكنية، تجمع ما بين استوديوهات وشقق ذات غرفة او غرفتين ذات مساحات متميزة، ويضم كذلك مطعمين وكوفي شوب بالإضافة الى حمّامي سباحة داخلي واخر خارجي ومركز سبا وصالات متعددة للياقة البدنية وحمام تركي للسيدات والرجال وصالة العاب للأطفال، كما يلبي متطلبات الحفلات والاجتماعات بصالة مناسبات متميزة وغرف اجتماعات مجهزة بأحدث الوسائل السمعية والبصرية فضلا عن تمتعه بالمساحات المتميزة التي تجعل منه وجهة مفضلة للعديد من الراغبين في الاستمتاع بالضيافة الراقية وخاصة راغبي الخصوصية والهدوء من الافراد والعائلات.ووقع العقد بفندق رتاج الريان سعادة الشيخ ناصربن علي بن سعود آل ثاني رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للمجموعة القطرية العامة التأمين واعادة التأمين المالكة لشركة مزون العقارية، ، وسعادة الشيخ احمد بن عيد آل ثاني رئيس مجلس ادارة مجموعة رتاج بحضور الدكتور محمد بن جوهر المحمد نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمجموعة رتاج وحضور السيد غازي ابو نحل الرئيس التنفيذي لمجموعة القطرية العامة للتامين وإعادة التأمين، والعديد من قيادات ومسؤولي مجموعة رتاج ومجموعة القطرية العامة.

وتعليقا على تلك الاتفاقيه قال الشيخ ناصر بن علي بن سعود آل ثاني ان سمعة مجموعة رتاج العالمية في قطاع الضيافة ونجاحها في تقديم نموذج الضيافة العربية الاصيلة ونشر ثقافتها على المستوى المحلي والدولي هو الدافع الرئيسي لاختيارها لادارة الفندق الجديد ، وأضاف الشيخ ناصر بن سعود ان حركة السياحة في قطر تشهد نمواً في أعداد السائحين الزائرين لدولة قطر مع توقعات بارتفاع هذا العدد خلال الفترة المقبلة نتيجة الحوافز الحكومية المختلفة والقرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا بهدف تنشيط ودعم قطاع السياحة والضيافة بالدولة، لافتا الى انه ورغم الحصار المفروض على دولة قطر منذ الخامس من يونيو الماضي إلا أن حركة السياحة لم تتوقف، وهو ما تؤكده نسب إشغال الفنادق، مشيرا الى ان الفندق الجديد سيقدم نموذج فريد من الضيافة يمثل اضافة كبيرة وهامة للقطاع بدولة قطر نتيجة ما يتمتع به من مساحات واجنحة مميزة .

وقال الشيخ احمد بن عيد آل ثاني ان الشراكة بين مجموعة رتاج والمجموعة القطرية العامة للتأمين واعادة التامين المالكة لشركة موزن تجسد بجلاء التعاون البناء بين الشركات الوطنية بالدولة والتي تعد جزء رئيسي في التنمية والاستثمار وخاصة في القطاعات الحيوية كالضيافة ،مشيرا الى ان تلك الشراكة تعد احد ركائز رؤية ورسالة مجموعة رتاج القطرية 100% والقائمة على التميز في خدمة الاقتصاد الوطني والمساهمة في بناء النهضة الشاملة على كافة المستويات.

واشار الى ان الفندق الجديد سيقدم مجموعة من الخدمات المتميزة في مجال الضيافة حيث تحرص مجموعة رتاج على تحقيق تطلعات رواد فنادقها بتقديم احدث الوسائل والفنون العصرية للضيافة العربية الاصيلة ،مشيدا بجهود المسؤولين بالمجموعة القطرية العامة للتامين واعادة التأمين وثقتهم الكبيرة في اختيارهم لمجموعة رتاج لادارة وتشغيل الفندق .

وأعرب غازي ابو نحل عن سعادته بتوقيع اتفاقية الادارة والتشغيل لفندق «رتاج سويتس اند رزيدنسز– وست باي» مع شركة رتاج للضيافة والفنادق قائلاً: في البداية أحب ان اؤكد على ان شركة «مزون العقارية»، وهي شركة مملوكة من قبل الشركة الشقيقة شركة الصاري التجارية ومجموعة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، ومنذ تأسيسها تحرص على ان تكون جزءً فعالاً في حركة النهضة العمرانية والسياحية بالدولة.

وتابع : كما ان شراكتنا مع مجموعة رتاج وهي شركة وطنية رائدة في قطاع الضيافة والسياحة وتتمتع بخبرات كبيرة في إدارة وتشغيل الفنادق داخل وخارج دولة قطر، تأتي انسجاما مع رؤية قطر الوطنية 2030 ولتؤكد على اهمية الشراكات البناءة التي تدعم الاقتصاد الوطني.

وأضاف : السادة الحضور ونحن نحتفل اليوم بتوقيع عقد شراكة تشغيل وادارة فندق بالبرج «C» من أبراج مزون المكونة من 4 أبراج في منطقة الدفنة في الدوحة، نشعر بكثير من الفخر والاعتزاز بتلك الشراكة. ، وهنا لا بد من الإشارة الى المشروع العقاري العملاق بدولة الجزائر وهو مشروع باب الزوار الذي تشارك فيه القطرية العامة والذي قارب العمل فيه من الانتهاء ومن المتوقع افتتاحه خلال هذا العام 2018.

وذكر : ان مشروع باب الزوار يعتبر إضافة حقيقية لإنجازات واستثمارات الشركة داخل وخارج دولة قطر.

تحتل دولة قطر مكانة متقدمة على كافة المستويات، وتلك المكانة تضع على عاتقنا مسؤولية كبيرة في القطاع الخاص لنكون جزء مساهم في بناء تلك النهضة المشهودة التي تتميز بها دولة قطر بين دول العالم وهو ما نتعهد من خلال شراكتنا المتميزة مع مجموعة رتاج لتحقيقه من خلال تقديم خدمات متطورة وراقية لنزلائنا وضيوفنا الكرام وتحقيق اعلى معايير الجودة والراحة لهم.

ومن جانبه قال الدكتور محمد بن جوهر المحمد أن قطاع الضيافة في قطر ينمو بمعدلات تعد الأفضل على مستوى المنطقة وهو مؤشر لاستمرار نمو الطلب على الخدمات الفندقية خاصة في ظل السياسة التي تتبعها الدولة لتحفيز قطاعات سياحية مهمة مثل السياحة الرياضية والثقافية والمؤتمرات والسياحة التعليمية وغيرها من قطاعات السياحة الفاخرة، مشيرا الى ان فنادق رتاج تحظى بإقبال كبير وخاصة من الأسر الخليجية والعربية حيث تحافظ الشركة على هويتها المستمدة من العادات والتقاليد العربية الاصيلة.

واضاف الدكتور محمد جوهر بأن « شركة رتاج أنشأت العلامة تجارية «رتاج للفنادق»وهي العلامة الفندقية القطرية الأولى والوحيدة التي تعمل داخل وخارج قطر ونجحت في الإنتشار في العديد من الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا»

ولفت الدكتور محمد بن جوهر الى انه انطلاقا من رؤية ورسالة شركة رتاج والتي تعد الشركة الأولى والرائدة في منطقة الشرق الأوسط في تقديم أعلي معايير الخدمة والضيافة المحافظة المأخوذة من التراث العربي الاصيل ونشر ثقافة الضيافة المحافظة والعربية الاصيلة على المستوى المحلي والعالمي وقد أكد أن ادارة الفندق الجديد وتشغيله يأتي في اطار خطة مجموعة رتاج التوسعية المحلية الرامية الى تلبية احتياجات قطاع السياحة المحلي المقبل على العديد من الاستحقاقات ابرزها استضافة قطر لبطولة كاس العالم 2022، فضلا عن اصدار قانون التاشيرات السياحية لاكثر من 80 جنسية من مطار حمد الدولي، الى جانب ما يوفره ميناء حمد الجديد من خدمات سياحية، وهو ما ينبئ بزيادة عدد السياح في دولة قطر في الفترة الحالية والمستقبلية.واشاد نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمجموعة رتاج بالمبادرات التي تطلقها الهيئة العامة للسياحة والتي تساعد على تعزيز النهوض بالقطاع السياحي، حيث تنوعت المبادرات لتشمل كافة أوجه الترفيه التي تعود بالنفع على المواطنين والمقيمين وتجذب أيضاً السياح القادمين إلى دولة قطر، فضلاً عن المساهمة في النهوض بالاقتصاد المحلي.

واضاف ان شركة رتاج للفنادق والضيافة وقعت مؤخرا عدد من مذكرات التفاهم لادارة فنادق في تركيا والشرق الأقصى، مشيرا الى ان الشركة تتطلع الى تعزيز تواجدها وتوفير خدماتها للسائح القطري والعربي في جميع الاماكن التي يقصدها على مستوى العالم، وتوفير بيئة ضيافة سياحية عربية اصيلة لأبناء الشعب القطري والسياح من مختلف ارجاء العالم، بمزايا توفر لهم الخصوصية والاستمتاع بالضيافة العصرية.

وختم الدكتور جوهر حديثه قائلا أنه على الرغم من الأضرار التي سببها الحصار إلا أنه كان سبباً أيضاً لاكتشاف القدرات البشرية والإمكانات المادية التي تتمتع بها قطر – ولله الحمد – كما أنه كشف عن مدى تلاحم الشعب والمقيمين مع القيادة، حيث اسهم الحصار في تسريع الخطط والإستراتيجيات التي تدعم تحقيق الاستقلال الاقتصادي وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والإستراتيجية، وتفعيل دور القطاع الخاص وتسهيل إجراءات الاستثمارات المحلية الجديدة، وظهور مبادرات متكاملة للنهوض بالصناعات الغذائية والمشاريع الزراعية والسياحية وإكمال المنشآت الرياضية والملاعب احتفاءاً بمونديال 2022.

نتيجة عدم الجدية في التنفيذ واكتفاء الحكومة بالتصريحات الإعلامية فقط

«بيان»: المشروعات التنموية ظلت حبراً على ورق وحبيسة الأدراج

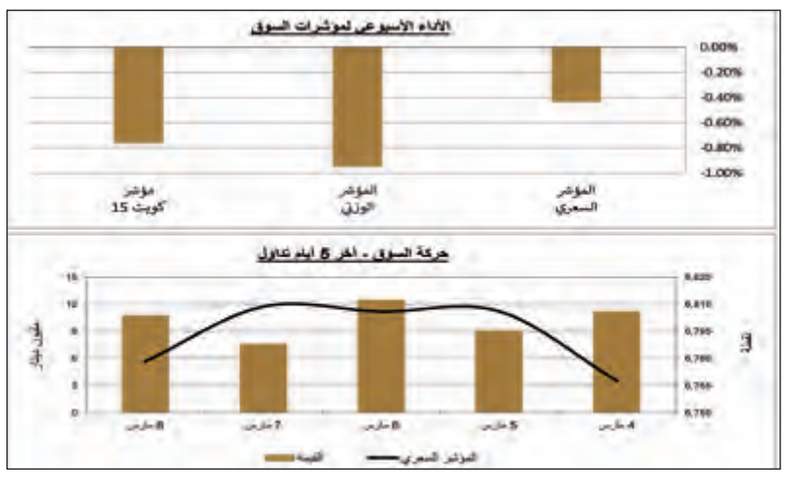

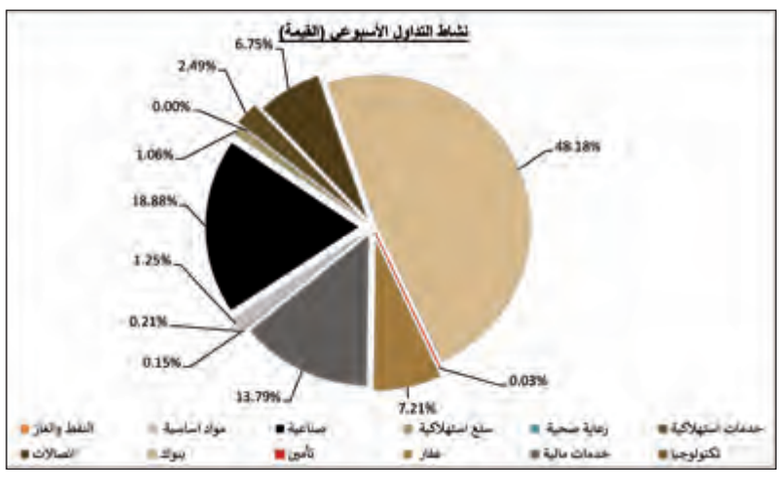

- قيمة التداول بإحدى الجلسات بلغت 7.58 مليون دينار في ثاني أدنى مستوى خلال العام الحالي

قال تقرير شركة بيان الاسبوعي الصادر امس السبت لقد شهدت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أداءً ضعيفاً و باهتاً دفعها إلى تسجيل خسائر متباينة لمؤشراتها الثلاثة، وجاء ذلك في ظل استمرار ضعف معدلات السيولة النقدية في السوق ووصولها لمستويات متدنية، حيث وصلت قيمة التداول في إحدى جلسات الأسبوع إلى 7.58 مليون د.ك. فقط، وهو ثاني أدنى مستوى لها خلال العام الحالي منذ أن بلغت حوالي 5.59 مليون د.ك. في الجلسة الأولى من العام. وقد اتسمت تداولات الأسبوع الماضي بالطابع السلبي وغياب الرغبة الشرائية من قبل العديد من المستثمرين، بالإضافة إلى نشاط المضاربات السريعة على بعض الأسهم الصغيرة الخاملة التي كان لها دور واضح في تذبذب أداء المؤشر السعري، فضلاً عن فتور التداولات نسبياً على بعض الأسهم القيادية من جهة، وتعرض البعض الآخر لعمليات جني أرباح من جهة أخرى، وهو ما انعكس على أداء كافة مؤشرات السوق ودفعها إلى إنهاء تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء. وبلغت نسبة خسائر المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع 0.44%، فيما وصلت نسبة الخسارة الأسبوعية للمؤشرين الوزني وكويت 15 إلى 0.95% و 0.76% على التوالي.

ويأتي الأداء الضعيف الذي شهدته البورصة خلال الأسبوع المنقضي في ظل عزوف العديد من المتداولين عن الشراء نتيجة عدم ظهور محفزات جديدة تشجعهم على زيادة استثماراتهم في السوق، فضلاً عن حالة الترقب السائدة في البورصة حالياً وانتظار دخول المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق حيز التنفيذ، والتي ستتضمن تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق واستحداث مؤشرات جديدة لقياس أداءه، بالإضافة إلى إعادة تصنيف قطاعات السوق المختلفة وتوزيع الشركات المدرجة عليها بحسب نشاطها التشغيلي، وهو الأمر الذي سيساعد المستثمرين على مقارنة أداء الشركات ذات الأنشطة المتشابهة بشكل شبه دقيق ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، مما قد يسهم في زيادة معدلات السيولة النقدية، والتي تعتبر وقود السوق.

كما يأتي هذا الأداء أيضاً في ظل ترقب المتداولين لانتهاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن نتائجها المالية، خاصة وأن المهلة القانونية المخصصة للإفصاح قد شارفت على الانتهاء، حيث ستنتهي بنهاية الشهر الجاري، ورغم ذلك فإن ما يقرب من نصف الشركات المدرجة في السوق الرسمي لم تفصح بعد عن بياناتها السنوية، إذ وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية عن العام 2017 مع نهاية الأسبوع المنصرم إلى 80 شركة فقط من أصل 156 شركة، محققة ما يقرب من 1.77 مليار د.ك. أرباحاً صافية، وذلك بنمو نسبته 8.43% عن نتائج ذات الشركات في العام 2016، والتي بلغت 1.64 مليار د.ك.

من ناحية أخرى، تكبدت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي ما يزيد عن 250 مليون د.ك. خسائر من قيمتها الرأسمالية بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، حيث وصلت بنهاية الأسبوع المنصرم إلى حوالي 27.29 مليار د.ك. مقابل 27.54 مليار د.ك. في الأسبوع الذي سبقه، أي بخسارة نسبتها 0.92%. وبذلك تقلصت مكاسب القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية العام الجاري لتصل إلى حوالي 350 مليون دينار كويتي، أي بنمو نسبته 1.30 % مقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2017، والتي بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على الصعيد الاقتصادي، اعترفت الحكومة على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أن السيولة النقدية التي تمتلكها البلاد سوف تنضب في مارس 2020، وذلك إذا بقيت أسعار النفط متدنية كما هي عليه الآن، واصفاً وضع صندوق الاحتياطي العام للدولة بالمتدهور. وجاء ذلك خلال استعراض الحكومة أمام مجلس الأمة الإطار العام للبرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية (استدامة) والذي يعد بديلاً لوثيقة الإصلاح الاقتصادي؛ وفي هذا الشأن، صرح وزير المالية بأن هذا البرنامج يستهدف سد العجز المالي الذي لا يتجاوز 3 مليار دينار في 2020/2021، مبيناً أن العديد من النفقات الحكومية في حاجة إلى إعادة ضبط، وكذلك ترشيد النفقات غير الضرورية؛ كما أشارت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية إلى أن البرنامج يستهدف أن يشكل القطاع الخاص 58% من الناتج المحلي في 2020/2021، مؤكدة على تركيزه على الاستثمار الأجنبي وتنويع القطاعات في جميع الاستثمارات. وما أكثر البرامج الاقتصادية والخطط التنموية والرؤى المستقبلية التي نسمع عنها منذ سنوات دون أن نرى أي تطبيق فعلي يذكر لها، فلقد أطلقت الحكومات السابقة عدد لا بأس به من الخطط والمشروعات التنموية لكنها ظلت حبراً على ورق وحبيسة الأدراج نتيجة عدم الجدية في التنفيذ واكتفاء الحكومة بالتصريحات الإعلامية فقط، وأملنا كبير أن لا يكون مصير برنامج (استدامة) الذي عرضته الحكومة على مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي نفس مصير سابقيه، إذ ما هو إلا نسخة أخرى عن خطة الإصلاح الاقتصادي ولكن بثوب مختلف، فالصورة السلبية التي تركتها الحكومة في أذهان الجميع فيما يخص تنفيذ وعودها لا تدعو إلى التفاؤل على الإطلاق، والفشل المتكرر الذي صاحب الحكومات المتعاقبة قد أدى إلى اهتزاز ثقة المواطنين بشأن قدرة الحكومة على النهوض بالاقتصاد المحلي وساهم في تفاقم الأزمة التي يمر بها إلى الآن. إن تنفيذ الخطط والبرامج التنموية يتطلب رغبة وإرادة حكومية جادة وجريئة وحقيقية في النهوض والتطور وتحقيق التنمية المستدامة ابتداءا من إصلاح التعليم الذي يساهم في تنمية العنصر البشري وثانيهما الاقتصاد وإعادة هيكليته والذي يعطي القطاع الخاص دوره الأساسي في التنمية، عندئذ قد تظهر جدية الحكومة في تحقيق أهدافها ومعالجة قصورها في تنفيذ الخطط التنموية السابقة.

وبالعودة إلى أداء البورصة خلال الأسبوع المنقضي، فقد عادت مؤشراتها الثلاثة إلى الاجتماع مرة أخرى في المنطقة الحمراء، وذلك بعد الأداء الإيجابي الذي شهدته في الأسبوع قبل الماضي، حيث جاء ذلك في ظل الضغوط البيعية وعمليات المضاربة التي تركزت بشكل كبير على الأسهم الصغيرة، لاسيما الأسهم الخاملة التي لعبت دور واضح في تذبذب أداء المؤشر السعري على وجه الخصوص خلال أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع. كما تأثر السوق خلال الأسبوع المنقضي بعمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم القيادية، خاصة تلك التي سجلت مكاسب متفاوتة في الأسابيع الماضية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 واللذان كانا الأكثر تراجعاً على المستوى الأسبوعي بالمقارنة مع المؤشر السعري. هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 145 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث تراجعت أسعار 76 سهماً مقابل ارتفاع أسعار 50 سهم، مع بقاء 50 سهم دون تغير. وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع على تراجع شمل جميع مؤشراته، وذلك في ظل الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم المدرجة، وخاصة الأسهم الصغيرة التي كانت الأكثر تأثراً بالاتجاه البيعي الذي كان حاضراً في السوق، وهو ما انعكس على أداء المؤشر السعري الذي سجل خسارة نسبتها 0.59 % بنهاية الجلسة، فيما تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل محدود، حيث أنهيا تعاملات جلسة بداية الأسبوع على تراجع بنسبة بلغت 0.14% و 0.09 % على الترتيب. هذا وشهد السوق في ثاني جلسات الأسبوع أداءً متبايناً، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق مكاسب جيدة عوض بها جزء كبير من خسائر الجلسة السابقة، مدعوماً من عودة عمليات الشراء على بعض الأسهم الصغيرة، لاسيما تلك التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الإسمية؛ في المقابل، أنهى المؤشرين الوزني وكويت 15 تداولات الجلسة على تراجع محدود بتأثير من استمرار عمليات البيع التي تركزت على عدد من الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي البنوك والاتصالات. أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد عادت مؤشرات السوق الثلاثة إلى الاجتماع مرة أخرى في المنطقة الحمراء، حيث أنهت تداولات الجلسة مسجلة خسائر محدودة متأثرة بالمضاربات السريعة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى بعض عمليات البيع التي تم تنفيذها على عدد من الأسهم الثقيلة.

وشهد السوق في جلسة يوم الأربعاء تباين إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق مكاسب محدودة نسبياً بدعم من التداولات المضاربية التي نفذت على بعض الأسهم الصغيرة، فيما تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 في ظل هيمنة عمليات البيع على العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع الخدمات الاستهلاكية. وجاء ذلك في ظل انخفاض معدلات التداول بصورة واضحة، خاصة من حيث السيولة النقدية التي وصلت بنهاية الجلسة إلى حوالي 7.58 مليون د.ك. وهو ثاني أدنى مستوى لها خلال العام الجاري. هذا وشهدت الجلسة الأخيرة من الأسبوع موجة بيع على الكثير من الأسهم المدرجة، مما أفضى إلى تراجع كافة مؤشرات السوق بنسب متقاربة، حيث سجل المؤشر السعري بنهاية الجلسة خسارة نسبتها 0.44 %، فيما تراجع المؤشر الوزني بنسبة بلغت 0.39 %، وبلغت نسبة تراجع مؤشر كويت 15 0.46 %. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6،778.18 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.44 % عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً نسبته 0.95% بعد أن أغلق عند مستوى 410.49 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 950.04 نقطة بتراجع نسبته 0.76 % عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وعلى صعيد أداء مؤشرات البورصة منذ بداية العام، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة ارتفاع المؤشر السعري إلى 5.78 %، في حين بلغت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.26 %، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 3.84 %، وذلك بالمقارنة مع إغلاقات عام 2017.